الجمهورية التونسية وزارة التربية ***** امتحان البكالوريا دورة 2016	الاختبار : **الفلسفة** الشعبة : **الآداب** الضارب : 4 — الحصة : 4 س **الدورة الرئيسية**

يختار المترشّح أحد المواضيع التّالية :

الموضوع الأوّل:

" لا إنيّة دون غيريّة". ما رأيك؟

الموضوع الثّاني:

هل يمكن للمرءِ أن يكون خيّرا وسعيدا؟

الموضوع الثّالث: تحليل نص

إنّ أولئك الّذين اعتبروا أنفسهم يومًا مَا مواطنين واكتشفوا أنّ السّلطة كانت ابتكارا إنسانيّا وأنّ شكلها يمكن أن يتغيّر بقرار جماعي، كفّوا عن الإيمان الأعمى بالتّقاليد أو بالحقّ الإلهي. لقد بدت سيادة الشّعب وحقوق الإنسان في هذه اللّحظات التّأسيسيّة بمثابة وجهيْن للدّيمقراطية. فالإنسان يؤكّد حريّته عندما يضع نفسه موضع المواطن. وتلك كانت نشأة الجمهورية الّتي تُقدّم أكبر ضمان للحقوق الفرديّة. غير أنّ تاريخ الدّيمقراطية هو تاريخ الانفصال التّدريجيّ بين هذيْن المبدأيْن : مبدأ السّيادة الشّعبيّة ومبدأ حقوق الإنسان. لقد مالت فكرة السّيادة الشّعبيّة إلى الانحراف نحو سلطة شعبيّة لا تعبأ كثيرا بالشّرعية وتتحمّل عبء الطّموحات الثّوريّة، في حين أُختُزِلَ الدّفاع عن حقوق الإنسان غالبا في الدّفاع عن الملكية.

نحن نعتبر إذن أنّ الدّيمقراطية لا تكون قويّة إلا عندما تُخضع السّلطة السّياسيّة لاحترام الحقوق الّتي يتوسّع تحديدها تدريجيا، الحقوق المدنيّة أوّلا ثمّ الاجتماعيّة كذلك وحتّى الثّقافية. وإذا أصبح لفكرة حقوق الإنسان هذا القدر من القوّة، فذلك لأنّ الهدف الأساسي لم يَعُدْ الإطاحة بسلطة تقليدية، وإنّما هو الاحتماء من سلطة تتماهى مع الحداثة ومع الشّعب وتُقلّص تدريجيّا من مساحة الاحتجاج والمبادرة (....). وهكذا، فالانتقال من الفكرة الموحّدة للسّيادة الشّعبية إلى الدّفاع عن الحقوق، حقّ المحكومين في اختيار حكّامهم في المقام الأوّل، يُلزم الدّيمقراطية ذاتها بالمُقاومة على جهتيْن اثنتين لا على جهةٍ واحدةٍ. ينبغي لها أن تُقاوِم السّلطة المطلقة، سلطة الاستبداد العسكري أو سلطة الحزب الشّمولي، ولكن ينبغي عليها أيضا أن تضع حدودا لنزعة فرديّة متطرّفة قد تفصل تماما المجتمع المدني عن المجتمع السّياسي وتترك المجتمع السياسي إمّا أسير ألعاب تُيسّر الفساد وتشجّع عليه أو أسير سلطة جارفة للإدارة والمؤسسات.

(....) ينبغي على الدّيمقراطية إذن أن تتدبّر أمر الاندماج، أي المواطنة التي تفترض في المقام الأول حريّة الاختيارات السّياسية، مع احترام الهويّات والحاجات والحقوق.

آلان تورين
نقـد الحـداثة

حلل هذا النص في صيغة مقال فلسفي مستعينا بالأسئلة التالية :

- ما الّذي يفسّر اختيار النّظام الدّيمقراطي عن غيره من الأنظمة السّياسية ؟
- بيّن ما الّذي يميّز السّيادة الشّعبية عن السّلطة الشّعبيّة ؟
- بأيّ معنى تفهم قول الكاتب:" إنّ الدّيمقراطية لا تكون قويّة إلا عندما تُخضع السّلطة السّياسيّة لاحترام الحقوق؟"
- هل يستجيب الواقع الرّاهن إلى إرساء نظام ديمقراطي قادر على تحقيق قيم المواطنة وحقوق الإنسان؟